العرب
الأربعاء 2020/03/11
السنة 42 العدد 11643

الانتصار للهوية الدينية سبب رئيس للتطرف والعنف الطائفي

دراسة تدعو إلى ترسيخ الهوية الوطنية الحاضنة لكل الهويات الفرعية

أثبتت الوقائع السياسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، أن التيارات الدينية المتطرفة تتبنى تصورات متكلسة للهوية تقطع مع الانتماء الوطني وتنتصر للانتماء الطائفي والديني المتعصب، الذي يتحول إلى رفض للآخر وتعصب واستعلاء وتحريض على الكراهية واستسهال القتل باسم الدين. صلة وطيدة بين التطرف وبين صراع الهوية الدينية أثبتتها مستجدات العقود الأخيرة في المنطقة كما أكدتها الدراسات المهتمة بالقضية، ومن ذلك البحث الفكري الذي أصدره مركز "تريندز للبحوث والاستشارات" حول قضية "التطرف وصراع الهوية الدينية في الشرق الأوسط".

أبوظبي – أصدر مركز "تريندز للبحوث والاستشارات" مؤخرا دراسة جديدة تحت عنوان "التطرف وصراع الهوية الدينية في عصر العولمة في منطقة الشرق الأوسط". تناولت الدراسة بالتحليل مخاطر تسييس دور الدين في العلاقات الدولية، وما يترتب عنها من تصاعد للعنف الطائفي في العديد من المناطق حول العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

وتتألف الدراسة من عدة محاور، تطرق أولها إلى جدلية العلاقة بين الهوية الدينية والتطرف، إذ أن الأزمات المعقدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط لا يمكن فهمها بمعزل عن الصراع باسم الهوية الدينية التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والطائفية والعقائدية والمذهبية، وباتت بالفعل أهم روافد الفكر المتطرف، وما يرتبط به من عنف تعاني منه بعض دول المنطقة.

هويات فرعية

أشارت الدراسة إلى أن الصراع حول الهوية الدينية يعد أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة التطرف المسلح والعنف الطائفي، خاصة حينما تضعف الانتماءات الوطنية وتسود بدلا منها هويات فرعية بمضامين مذهبية وعرقية وإثنية ضيقة، والتي عادة تغذيها الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة التي لا تؤمن بالدولة الوطنية، وتنحاز لانتماءاتها الفكرية والأيديولوجية.

وذكّرت الدراسة بأن هذه الجماعات حاولت استقطاب الكثيرين من خلال اللعب على وتر "الهوية الدينية"، فعلى سبيل المثال كان تنظيم التكفير والهجرة في مصر يطلق على نفسه "جماعة المسلمين"، لأن هذا المسمى يحمل معاني الاصطفاء والنقاء والعمق، رغم أنه كان يتبنى مبادئ تكفير المجتمع ويدعو إلى العنف.

> ضرورة التحرك الإقليمي والدولي من أجل احتواء الصراعات التي تتخذ من الهوية الدينية ستارا لها

كما أن المسمى الرئيسي الذي أطلقه أسامة بن لادن على تنظيم القاعدة كان "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين"، استنادا إلى أن نقطة انطلاق بن لادن، ومن كان معه هي "قاعدة الجهاد" التي تأسست في باكستان، لاستقبال المقاتلين الذين جاؤوا من دول إسلامية عدة لخوض المعارك ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان.

وينطبق الأمر نفسه على جماعة الإخوان المسلمين، فهذه التسمية التي وضعها مؤسس الجماعة حسن البنا لا يقبلها الكثيرون، لأنها تنطوي على تمييز وعنصرية واضحين، ويسمونها بدلا عن ذلك "جماعة الإخوان"، أو "الإخوان المتأسلمون". ينسحب الأمر عينه أيضا على الجماعات المتطرفة في أفريقيا، التي تضفي على نفسها هالة من القداسة، كجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا و"حركة الشباب" في الصومال، واللتان تتبنيان خطابا دينيا يبرر أعمالهما الإرهابية. كما تؤمنان بأفكار تنظيم "داعش" الخاصة ببناء دولة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية.

لقد دفع هذا المفهوم الضيق والغامض للهوية الدينية من جانب هذه الجماعات البعض إلى وصفها بـ"الهوية القاتلة"، ليس فقط لأنها تسعى إلى اختزال الهوية في انتماء واحد يقوم على المذهبية والتعصب، ثم يتطور إلى العنف والقتل، وإنما أيضا لأن هذا المفهوم للهوية الدينية يتجاوز الدولة الوطنية، ولا يعترف بها لصالح ولاءات أكثر اتساعا من الناحية الجغرافية، فـ"دولة الخلافة"، على سبيل المثال، تمثل العامل المشترك الذي يجمع بين كل من داعش والقاعدة وجماعة الإخوان المسلمين، وهي مفهوم يقوم على التمدد الجغرافي ولا يعترف بالحدود الوطنية.

صراع حول الهوية

تعرضت الدراسة في محورها الثاني إلى أسباب تصاعد الصراع حول الهوية الدينية، وشددت فيه على أن تصاعد الصراع باسم الهوية الدينية، وما يرتبط به من استقطاب حاد وعنف طائفي ومذهبي، جاء نتاج مجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها؛ بروز توجهات دولية متنامية نحو تسييس دور الدين، لا تقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط بل تشمل العديد من المناطق حول العالم، من منطلق أن الدين يعد إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، ويندرج ضمن مفهوم القوة الناعمة، ويحظى بالقبول العام لدى المجتمعات، لكن المشكلة تكمن بالأساس حينما يتم توظيف الدين لخدمة مصالح بعض الدول أو الجماعات سواء كانت دينية سياسية، أو يمينية متطرفة، أو شعبوية، تسعى إلى تقديم تأويلات معينة لمفهوم الدين تخدم مصالحها الضيقة.

فالبعد الديني الطائفي شكل إحدى أدوات السياسة الخارجية الإيرانية التي تستخدمها في التمدد وتعظيم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط من خلال رفع شعارات فضفاضة؛ كادعاء الدفاع عن المظلومين والمضطهدين في المنطقة ودول العالم أجمع.

وقدمت الدراسة مثال تركيا التي لجأت، هي الأخرى، إلى توظيف الدين في إحياء علاقاتها بدول المنطقة خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم عقب انتخابات عام 2002، وشكلت أفكار رئيس وزرائها السابق أحمد داوود أوغلو عن العثمانية الجديدة ركيزة التمدد في العالمين العربي والإسلامي، وهي الأفكار التي قوبلت بترحيب كبير من جانب جماعات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وخاصة لدى جماعة الإخوان المسلمين.

وعرجت الدراسة على أن تنامي تيارات اليمين المتطرف والشعبوية الجديدة في أوروبا والولايات المتحدة، شكل أحد العوامل الرئيسية وراء ظهور الصراعات باسم الهوية الدينية، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن هذه التيارات تعادي منظومة القيم الليبرالية التي تؤمن بالحرية الفردية والدينية والتنوع الثقافي، والتي أسهمت بدورها في تحصين المجتمعات الأوروبية من مخاطر التطرف والكراهية والتعصب.

وتُلقي الدراسة أيضا الضوء على ثورة الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، التي أسهمت في عولمة التطرف وتسييس الهوية الدينية، حيث نجحت الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية وقوى اليمين المتطرف في استغلال مخرجات هذه التكنولوجيا بفعالية في الترويج لمبادئها وأفكارها وفي عمليات التجنيد والدعاية والتنسيق والتخطيط للقيام بالعمليات الإرهابية.

عولمة التطرف

تعرضت الدراسة في محورها الثالث إلى السمات العامة لعولمة التطرف الذي لم يعد يرتبط بمنطقة أو ديانة بعينها، وإنما تحول إلى ظاهرة "مُعولمة"، خاصة مع تصاعد قوى اليمين المتطرف وعودة الشعبوية إلى أوروبا وفي العديد من مناطق العالم في الآونة الأخيرة، وهذه الجماعات تشترك في العديد من السمات مع الجماعات الدينية السياسية والتنظيمات المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، أهمها: رفض الآخر وعدم القبول به أو التعايش معه، التعصب والاستعلاء، التحريض على الكراهية واللجوء إلى العنف والقتل باسم الهوية الدينية.

وأكدت في هذا الفصل أن القتل باسم الهوية الدينية يشكل الوجه الآخر لظاهرة التطرف التي تتغذى على الأيديولوجيات التي تروّج للعنف باسم الدين، وتستخدم العديد من المفردات التي تستهوي بها العامة والبسطاء من أفراد المجتمع، مثل انتصار الخير على الشر، والعدالة الإلهية، وتستوي في ذلك الجماعات الجهادية المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط مع نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة.

وقالت الدراسة إن تصاعد الصراع باسم الهوية الدينية، وما يرتبط به من عولمة التطرف والإرهاب يعيد إلى الأذهان نظرية "صدام الحضارات"، لعالم السياسة الأميركي صمويل هنتينجتون، والتي تشير إلى أنه ورغم انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات في العالم، فإن الهويات الثقافية والدينية ستظل مصدرا للصراع بين الأمم والشعوب.

وكانت توقعات هنتينجتون صحيحة في ما يتعلق ببقاء الدين مصدرا للكراهية والعنف، لكن ما أغفله بشهادة الكثير من الباحثين أن الصراع باسم الهوية الثقافية أو الدينية ليس حكرا على التيارات الإسلامية، بل ظهرت تيارات في الولايات المتحدة والغرب تتبنى خطابا مشابها، كالمحافظين الجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكانت شديدة التأثير على سياسات جورج بوش الابن في الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق، وفي ما بعد برزت قوى اليمين المتطرف والشعبوية الجديدة في أوروبا والولايات المتحدة، والحزب القومي الهندوسي في الهند.

من الطائفة إلى السلاح

وشددت الدراسة في محورها الرابع والأخير، الذي جاء تحت عنوان "تحييد الصراعات باسم الهوية الدينية"، على ضرورة التحرك الإقليمي والدولي الفاعل من أجل احتواء الصراعات التي تتخذ من الهوية الدينية ستارا لها، حتى لا ينزلق العالم إلى أتون حروب دينية مدمرة تعيده إلى عصور الظلام، وأشارت إلى أن تحييد الصراعات باسم الهوية الدينية رهين التصدي لمحاولات تسييس الدين، وتجنب الوقوع في فخ المصطلحات التي تشير إلى وجود صراع ديني أو حضاري، والعمل على ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، والاستفادة من التجارب الناجحة في مواجهة التطرف والإرهاب.

كما دعت الدراسة إلى تفعيل العمل بوثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، التي وقع عليها شيخ الأزهر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب وبابا الكنيسة الكاثوليكية "البابا فرنسيس" في أبوظبي في فبراير عام 2019 وتوظيف مخرجاتها وتوصياتها ضمن الآليات التي من شأنها الإسهام في التصدي للتطرف والإرهاب.

وخلُصت الدراسة إلى أن الأفكار التي عرضتها تشكل خارطة طريق متكاملة للتصدي لقوى التطرف والإرهاب، وتؤسس لمرحلة جديدة من التعايش بين الثقافات والحضارات، أساسها احترام الأديان وعدم الزج بها في أتون الصراعات المذهبية والطائفية.

ندوة في بروكسل تستعرض ملامح «المغرب التعددي»

بروكسل – التجربة المغربية في مجال مكافحة التطرف تسير وفق مسارين متلازمين. الأول بناء نموذج ديني مغربي يقوم على قيم الانفتاح والتسامح والوسطية، والمسار الثاني يتمثل في تثمين التعدد الديني في المجتمع بوصفه عامل إثراء وتبادل. وسمح هذا التركيز على التنوع الديني بالحديث عن "مغرب تعددي"، وهو ما أثارته ندوة "الأقليات الدينية في أرض الإسلام: المغرب نموذجا".

أبرز المتدخلون خلال ندوة نظمت، السبت الماضي ببروكسل، حول موضوع "الأقليات الدينية في أرض الإسلام: المغرب نموذجا"، أن ترسيخ المغرب للتعددية الدينية والثقافية وحفاظه عليها، هو ما يجعل منه مثالا يحتذى عالميا في تكريس قيم التسامح والإخاء والتعايش.

وأوضح المشاركون خلال الندوة التي انعقدت على هامش فعاليات المعرض الدولي للكتاب ببروكسل، الذي يحضره المغرب كضيف شرف، أن "المغرب التعددي" هو قيمة ثمينة استطاعت المملكة الحفاظ عليها، على الرغم من كل ما تهددها من ظروف تاريخية صعبة ومنعطفات فرضتها التجاذبات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية في أحيان كثيرة.

وفي مداخلة له خلال هذه الندوة، أوضح بول دحان، المحلل النفساني وعضو مجلس الجالية المغربية بالخارج، أن من واجب المغاربة الاهتمام بماضيهم، والانكباب على البحث في تاريخهم وأصولهم والمواضيع المتعلقة بالانتماء والهوية، لما لها من أهمية قصوى في إشاعة روح التعايش، والمساعدة على استشراف مستقبل يقوم على الإخاء والتسامح.

وأوضح دحان، وهو أيضا مندوب رواق المغرب بالمعرض الدولي للكتاب ببروكسل، أن المكون اليهودي هو جزء لا يتجزأ من الفسيفساء الإثنية والدينية التي طالما ميزت المغرب على مر السنين، وهو الأمر الذي كرسه دستور المملكة لسنة 2011، من خلال الإقرار بأن المكون اليهودي هو واحد من الروافد الأساسية المشكلة للهوية المغربية.

وأضاف أن المشكل المطروح في المغرب هو "مشكل ذاكرة"، مبرزا في هذا الصدد أن الديانة اليهودية تمثل انتماء اجتماعيا وثقافيا ودينيا راسخا في الموروث الجماعي لكل المغاربة، "غير أن الأمر يتطلب أحيانا عملية تنشيط للذاكرة".

> المغرب التعددي هو نتاج تاريخ حافل بمظاهر التمازج والانصهار الثقافي والمجتمعي والإثني

من جهته، قال جامع بيضا، مدير مؤسسة أرشيف المغرب، في كلمته أثناء الندوة، إن المملكة التعددية القائمة اليوم هي نتاج تاريخ حافل بمظاهر التمازج والانصهار الثقافي والمجتمعي والإثني، ومحطات شتى من التعايش بين معتنقي الديانات السماوية الثلاث، مؤكدا أن الجغرافيا المتفردة للمغرب لعبت دورا حاسما في هذه التعددية المميزة التي تعد كنزا يحق للمغاربة أن يفخروا به.

وأوضح بيضا أن أحد أبرز مظاهر حماية الأقليات في المغرب، كان من دون شك، رفض الملك الراحل محمد الخامس، لقوانين حكومة "فيشي" العنصرية التي كانت غايتها اضطهاد اليهود المغاربة، مشيرا إلى أن خزانات أرشيف المغرب وفرنسا وبلدان أخرى زاخرة بالوثائق المتعلقة بهذه المحطة الوضاءة من تاريخ المملكة، والتي "لا سبيل لدحضها بأي شكل من الأشكال".

وفي سياق متصل، سلط جامع بيضا الضوء على كتاب "كان يا ما كان توملیلين" المنجز من طرف أرشيف المغرب ومجلس الجالية المغربية في الخارج، والذي يُعدُّ رصدا لجانب مشرق من الحضور المسيحي الكاثوليكي في المغرب، ويبرز قيم العيش المشترك وروح الحوار بين الأديان والاحترام المتبادل الذي طبع، ومازال يطبع، الشخصية المغربية.

وأشار إلى أن مضمون الكتاب يستمد من تاريخ المغرب دروسا كفيلة بتعزيز روح العيش المشترك والأخوة التي كان دير توملیلين بالأطلس المتوسط نموذجا لها.

يشار إلى أن هذه الندوة شكلت مناسبة لإبراز النموذج المغربي للعيش المشترك بين مختلف الديانات السماوية التوحيدية، ومثلت، في الوقت نفسه، فعالية فكرية مكنت من التعريف بالمعطى الراسخ في تاريخ البلاد الذي يقدم نماذج متفردة للتعايش المثالي بين غالبية المسلمين والمكونات الدينية اليهودية والمسيحية.

يذكر أن المعرض الدولي للكتاب ببروكسل في دورته الخمسين يحتفي بالمغرب وإبداعه الأدبي، وذلك من خلال مشاركة مميزة تحت شعار "المغرب يتجلى".